مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

ورقة سياسات عامة

مستقبل الاستثمار الرياضي في مصر

يونيو ٢٠٢٢

ما هو مركز ايجيبشن إنتربرايز ؟

مركز إيجيبشن إنتربرايز هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

سجل تجاري رقم:١٦٥٦١٣ بطاقة ضريبية ٩٢٨-٩٧٠-٩٢٧

اعداد- :تقى خالد –باحثة بوحدة الدراسات الاقتصادية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات

الفهرس :

١.الملخص التنفيذي :..... ٤
٢المقدمة..... ٥
(١عائدات الاستثمار الرياضي على مستوى العالم :..... ٥
٢)مشاركة الاستثمار الرياضي في الدخل القومي ٥
٣)البعد القانوني لأنشاء شركات مساهمة للأندية الرياضية : ٦
٤)أهمية زيادة الاستثمارات الرياضية في تخفيف العبء على موازنة الدولة : ٦
٣.المنهجية..... ٧
١)ستسهم زيادة الاستثمارات الرياضية في البورصة الى : ٧
٢)معوقات دخول الاستثمارات الرياضية في البورصة: ٧
٣)وثيقة سياسة ملكية الدولة:..... ٧
٤)ولكن دعونا نطرق الى نقطة هامة الا وهى هل اكتتاب نادى غزل المحلة قد يتحول الى قنبلة موقوتة في وجه الاستثمار الرياضي في مصر؟..... ٧
٣)توصية السياسة وتنفيذها :..... ٨
على الرغم من معرفتنا الكاملة بأهمية دخول الاستثمارات الرياضية في سوق راس المال لكنه يحتاج متطلبات معينة لتنجح التجربة وهى :..... ٨
٤.الخاتمة..... ٩

١. الملخص التنفيذي :

تواجه مصر تحديات عديدة الفترة الحالية خاصة فيما يخص زيادة حجم الاستثمارات الرياضية في أسواق المال وذلك لأن الاستثمار الرياضي من أهم الأوعية التي تدر زيادة في ناتج القومي للدول ، و يساهم في خلق فرص عمل ودعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وزيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات

تهدف هذه الورقة الى تقديم اطار عام للسياسات قائم على أدلة ،ليكون مصاحبا لهذه الخطط . وفى حين لأن هناك عناية خاصة تولى للمسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل التكلفة والتنفيذ ، فان أداء أدوات السياسات تلك يدرس وفقا للأدبيات الاقتصادية الخاصة بمعايير مثل جدوى التكلفة والرقابة وسرعة تنفيذ السياسات ، وكذلك نطرح للمناقشة أهمية دخول الاستثمارات المالية في أسواق المال مع التحديات القائمة وكيفية مواجهتها

أن النقطة الرئيسية التي يتناولها التقرير هي أهمية دخول الاستثمارات الرياضية في سوق أوراق المال وكيفية تشجيع رجال الأعمال و المستثمرين ضخ الأموال والاستثمار في هذا القطاع ، وكيف ساهم القانون التي وضعته مصر رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ في دعم المشاركة بدءا من تأسيس شركات مساهمة للأندية ثم ننتقل معكم الى أهم التحديات التي تواجه الصناعة للانخراط في سوق أوراق المال وكيفية التغلب عليها .

تقدم الورقة أطارا من السياسة العامة لصانعي القرار وللحوار المجتمعي تتضمن أهمية الاستثمار الرياضي ، بداية البعد القانوني للانخراط الاستثمارات الرياضية في أسواق المال ، أهم التحديات التي تعوق دخول الاستثمار الرياضي في البورصة والمتطلبات التي يحتاجها لتنجح التجربة ، وأهم ما جاء في وثيقة سياسة ملكية الدولة للحوار المجتمعي .

٢. المقدمة :

١) عائدات الاستثمار الرياضي على مستوى العالم :

في الأونة الأخير شهد الاستثمار الرياضي اهتماما ملحوظا خاصة أن الصناعة أصبحت تدر أموالا فاقت كل التوقعات خلال السنوات الماضية كما تجاوزت العائدات في المجال الرياضي العديد من الصناعات و المنتجات التقليدية الأخرى كما شهدت صناعة الرياضة خلال السنوات الماضية تطورا في نظم الإدارة و التمويل و أصبحت من أهم المجالات التي تحقق عائد مالي واقتصادي للدول فقد وصل حجم الاستثمار الرياضي ٧٠٠ مليار دولار على مستوى العالم، فالاستثمار الرياضي يحقق أرباحًا كبيرة لا تقل عن جميع القطاعات الاستثمارية الأخرى وتعمل على دعم وارتقاء الاقتصاد القومي كما يلعب الاستثمار الرياضي دورا فعالا في زيادة التدفق الأجنبي فاصبح الاستثمار الرياضي احد اهم أعمدة الاستثمار ، لذلك نجد الكثير من رجال الاعمال العالمين يتجهون نحو الرياضة كمصدر للاستثمار ، ورؤساء وزارات يديرون اندية كرئيس وزراء إيطاليا السابق برلسكونى وناديه اى سي ميلان ، ورئيس وزراء تايلاند السابق "ثاكسين شيناواترا" يملك ٥١٪ من نادى ليفربول بقيمة ١٢٧ مليون دولار ، كما بدأت الاستثمارات العربية في أندية القرة الاوربية في عام ١٩٩٧ عندما اشترى الملياردير المصري محمد الفايد مالك هارودز نادى فولهام مقابل ٣٠ مليون جنيه أسترليني قبل بيعه في عام ٢٠١٣ لرجل أعمال باكستاني شهيد خان مقابل ١٥٠ مليون جنيه إسترليني وبعدها تلا ذلك المزيد من الاستثمارات العربية في الأندية الاوربية وهنا نسأل نطرح سؤالا: لماذا معظم الاستثمارات العربية تتوجه الى الأندية الاوربية فضلا عن الأندية العربية ؟ ان نجاح العمليات الاستثمارية في الأندية الرياضية يعتمد بشكل كبير على قوة القوانين و اللوائح القائمة و قوة تطبيقها ، كما أنه في الدول العربية لا توجد إدارات رياضية تساعد في خفض أجور اللاعبين فأجور اللاعبين خاصة لاعبي كرة القدم تمثل الجزء الأكبر م نفقات الأندية حيث تمثل من ٨٠٪الى ٩٠٪ من ميزانيات الأندية .

٢) مشاركة الاستثمار الرياضي في الدخل القومي :

تكمن أهمية الاستثمار الرياضي لكل دولة في أنه من أهم الأوعية التي تدر زيادة في ناتج القومي للدول ، و يساهم في خلق فرص عمل ودعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وزيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

٣) البعد القانوني لأنشاء شركات مساهمة للأندية الرياضية :

لذلك أعطت الكثير من الدول الأولوية و اهتماما كبيرا للاستثمار في الأنشطة الرياضية من خلال قيامها بإصدار قوانين وتشريعات لجذب الاستثمارات و القوانين و التشريعات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال ، والجدير بالذكر أن مصر أصدرت مؤخرا قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ وتم التصديق عليه من رئيس الجمهورية ويتضمن القانون عدة مواد هامة منها ما هو يخص بتنظيم المنازعات الرياضية ، وتطرق القانون ببند خاص بالاستثمار الرياضي وهو معنى بالشركات التي تزاول أعمال الخدمات الرياضية والتي يعطى القانون فيها الحق للهيئة الرياضية العامة في انشاء شركات مساهمة وطرح أسهمها للبيع والاستثمار من خلالها .

فتح هذا القانون أملا جديدا للكثير من الأندية التي تعامى من مشاكل كثير فقد لوحظ في الفترة الأخيرة ان الكثير من الأندية تعانى من عجز في الوفاء بالتزاماتها وخاصة المالية مما قد ينتج عنه تهديدا لنشاطها سواء المحلى أو الدولي ، فحاليا تواجه اكثير من الأندية أزمات مالية ومديونيات تعجز عن سدادها بل وتتفاقم تدريجيا .

٤) أهمية زيادة الاستثمارات الرياضية في تخفيف العبء على موازنة الدولة :

يوجد في مصر حوالى ١٢٠٠ نادى يتلقى منهم حوالى ١٠٠٠ نادى اعتماد حكومي من الموازنة العامة، ولكن الكثير من الأندية لم تحقق العوائد المالية المطلوبة وبالتالي يشكل هذا عبء مادى على الموازنة الحكومية، لذلك جاء التفكير في تحويل الأندية الرياضية الى شركات مساهمة واندماجها في القطاع الخاص يسهم هذا القانون في زيادة حجم الاستثمارات الرياضية بالإضافة الى حل مشاكل الأندية المالية .

لذلك فصدور هذا القانون في مصر منذ ٢٠١٧ وهذه الفترة سيكون باب أمل ليس فقط في تحول الأندية الى نشاط استثماري يدر عائد ولكن سيسهم بدوره في التخفيف من عبء الموازنة و زيادة شريحة المستثمرين من الشباب ، و في الفترة الحالية على فتح الاكتتاب في أسهم شركة غزل المحلة لكرة القدم كأول نادى مصري يطرح أسهمه في البورصة للتداول أمام الجمهور ويعتبر هذا الطرح خطوة هامة في الاستثمار الرياضي في مصر فنجاح هذا الطرح قد يجذب الكثير من الأندية للاقتضاء بتجربة غزل المحلة والبدء في تأسيس شركات مساهمة ثم طرح أسهمهم في البورصة وعلى راس هذه الأندية (مصر المقاصة – زد – فيوتشر – وادى دجلة – اف سى مصر) .

كما ستسهم هذه الخطوة في نجاح طروحات الأندية الرياضية في البورصة و جذب شريحة كبيرة من المستثمرين الشباب خاصة في حالة طرح النوادي الجماهيرية الأكثر شهرة لذلك تعد خطوة طرح اكتتاب نادى غزل المحلة من أهم الخطوات التي سترسم خطة الاستثمار الرياضي في مصر الفترة القادمة .

٣. المنهجية :

١) ستسهم زيادة الاستثمارات الرياضية في البورصة الى :

١) تحسين أداء الأندية الرياضية ويفيد البورصة بنشاط أضاف ى عند دخول الأندية الرياضية بها .

٢) تقليل العبء على موازنة الدولة عبر الغاء الدعم من تكلفة المرافق (الكهرباء – الماء) والذي يقدر بالمليارات سنويا .

٣) أمكانية تملك أعضاء النادي الرياضي حصص أو أسهم في الشركات المساهمة التابعة للنادي

٤) ظهور بطولات أكثر تنظيما بلاعبين أكثر احترافا .

٥) جذب شريحة كبيرة من المستثمرين الشباب للانخراط في البورصة .

٢) معوقات دخول الاستثمارات الرياضية في البورصة:

١) عدم السماح لغير المصريين من المستثمرين بان يكونوا أعضاء مجلس إدارة او يتملكوا الأندية و الشركات التابعة

٢) افتقاد الأندية الرياضية العديد من مصادر الدخل التي تعتمد عليها الأندية العالمية مثل (إيرادات الاستادات – بيع الملابس – المطاعم)

٣) عدم توافر الأداة المؤهلة على فهم احتياجات المستثمرين في المجال الرياضي.

٣) وثيقة سياسة ملكية الدولة:

جاء في وثيقة سياسة ملكية الدولة التي اطلقها السيد مصطفى مدبولي للحوار المجتمعي أهم القطاعات و الصناعات التي تخطط الحكومة التخارج منها أو زيادة حصتها فيها كما ذكر مدبولي إن الوثيقة تهدف إلى مشاركة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد المصري ليمثل ٦٥٪ خلال ٣ سنوات مقبلة ، ولكن لم تذكر الوثيقة أي نيه لزيادة او تثبيت الاستثمارات الرياضة من الحكومة ،فقد تستفيد الحكومة من تقليل الامدادات والدعم الحكومي التي تقدمه للأندية الرياضية التي يساهم بشكل ملحوظ في أزمة عجز الموازنة .

٤) ولكن دعونا نطرق الى نقطة هامة الا وهى هل اكتتاب نادى غزل المحلة قد يتحول الى قنبلة موقوتة في وجه الاستثمار الرياضي في مصر؟

لنجاوب على هذا التساؤل نحتاج الى معرفة ما الأسباب التي قد تدفع السهم الى التحسن أو الهبوط ،لنجاح هذه التجربة او فشلها

أولا: التزام الشركة بالخطة و الاستراتيجية التي وضعتها في استخدام الأموال التي حصلتها من الاكتتاب ،فقد ذكرت الشركة في نشرة الاكتتاب الخاصة بها انها ستطور نزل اللاعبين وتوفر الخدمات اللازمة لإقامة لاعبي الفريق الأول والبراعم والناشئين ، وستطور الملعب الرئيسي والجيم وستعمل على تطوير الملعب الرئيسي والجيم وتطوير الأنظمة داخل الاستاد من بالكاميرات والاضاءة والإذاعة ومنصة البث التليفزيوني ورفع كفاءة مسطح الأخضر وكراسي المدرجات ومنظومة دخول الجماهير وتطوير غرف الإسعافات الأولية للمشجعين ، كما ذكرت الشركة أيضا في خطتها انها ستعمل على تطوير ملاعب الناشئين وملاعب التدريب وتجهيزها بالإضاءة ، كما سيتم استمرار التعاقد لمدة ٣ أعوام مع خبرات عالمية لترسيخ تطوير ووضع أسس علمية لتشغيل مدرسة كرة قدم قوية بكل مشتملاتها مع رفع كفاءة التدريب في قطاع الناشئين و البراعم وذلك لاكتشاف وصقل المواهب التي ستعتمد عليها الشركة في تعظيم إيراداتها ببيع هذه المواهب او تصعيدها للفرق الأعلى في التوقيت المناسب .

ثانيا: تتبنى الشركة ثقافة تحول الفكر الإداري الى فكر استثماري يهدف الى تعظيم الربح والعائد ويعتمد هذا الفكر الإداري في المقام الأول على تنوع مصادر الدخل بدلا من اعتماداها على مصد واحد الا و هو كرة القدم فقط لأنه في حالة اعتماد أي شركة على مصدر واحد فقط للأرباح بغض النظر عن أهمية هذا المصدر ولكنه قد يعرض الشركة الى خطر في حدوث أي انخفاض في أرباح هذا المصدر لذلك تعتمد الشركات على تنوع مصادر الدخل .

٣) توصية السياسة وتنفيذها :

على الرغم من معرفتنا الكاملة بأهمية دخول الاستثمارات الرياضية في سوق راس المال لكنه يحتاج متطلبات معينة لتنجح التجربة وهى :

١) تقليل الدعم تدريجيا من قبل الدولة على الأندية التي تتحول الى شركات مساهمة والعمل على تنشيط التمويل الذاتي للأندية لتقليل الإهدار في الصرف بالأندية وتقليل العجز في موازنة الدولة .
٢) رفع أمكانية التملك لأكثر من ٥١٪ بشركات كرة القدم لتوفر الدعم المالي الكافي من الاستثمار الأجنبي .
٣) تنويع مصادر دخل الأندية الرياضية وتشجيعها على زيادة مواردها المالية .
٤) العمل على وضع استراتيجية استثمارية جذابة للأندية المرشحة للبيع او الاستثمار لجذب المستثمرين .
٥) نشر الثقافة الاستثمارية وتحويل الفكر الإداري بالأندية الرياضية الى فكر استثماري في المقام الاول .
٦) تأسيس شركة مساهمة خاصة بكرة القدم على أن تكون منفصلة عن باقي أنشطة النادي الأخرى .

٤. الخاتمة :

مما سبق يمكننا أن نقول أنه اذا نجحت تجربة غزل المحلة في البورصة ستفتح لنا الأبواب لزيادة شريحة المستثمرين الشباب وقد تكون مدخل لزيادة الاستثمارات الخارجية وعلى صعيد أخر ستقلل من حجم اصرف الحكومة على القطاع الرياضي وذلك لاعتماد الأندية بشكل كبير في تمويلها على شركات النادي ، وهذا سيشجع الكثير من الأندية للاقتضاء بتجربة غزل المحلة.

٥. المصادر:

١. د. محمد فهمى محمد فارس : "تحول الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية الى شركات مساهمة "
٢. أحمد محمد على عيسى : "دور الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية" ، المجلة العلمية للتربية البدنية و الرياضية ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥ م
٣. أحمد محمد على عيسى : "نموذج مقترح للاستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية" ، المجلة العلمية للتربية البدنية و الرياضية ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣م
٤. حسن احمد الشافعي ، سماح احمد صلاح الدين : "أنواع المشروعات الاستثمارية واليات التقييم في المؤسسات الرياضية" ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث (نحو استثمار افضل للرياضة المصرية و العربية)،كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الزقازيق ،٢٠٠٩م
٥. اشرف محمود حسين العجيلي : "معوقات الاستثمار الرياضي في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية" ، رسالة دكتوراه ،كلية التربية الرياضية للبنين ،جامعة إسكندرية ،٢٠٠٨ م